Arabiyya : Jurnal Studi Bahasa Arab
P-ISSN 2338-4964 (Print), E-ISSN 2615-238X (Online)
Available online: https://ejournal.staindirundeng.ac.id/index.php/arabiyya

تطوير المواد التعليمية للغة العربية القانونية القائمة على النصوص في كلية الشريعة

Rosmiati [1]
Fuji Astuti [2]
Email: rosmiati@iainlangsa.ac.id
Email: Fuji@iainlangsa.ac.id
IAIN Langsa[1 2]

Abstract

Arabic holds a strategic position in Islamic education, particularly in exploring both classical and contemporary Islamic legal sources. However, Arabic language instruction at Islamic universities continues to face challenges regarding the alignment of teaching materials with students' specific academic needs. This study aims to develop authentic text-based legal Arabic teaching materials by implementing the Arabic for Specific Purposes (ASP) approach for students at the Faculty of Sharia. The research employed the Research and Development (R&D) method, adapting the ADDIE development model (Analysis, Design, Development, Implementation, and Evaluation). The subjects involved 71 students from the Islamic Criminal Law, Islamic Economic Law, and Islamic Family Law study programs. The results revealed that the developed authentic legal text-based materials significantly enhanced students' mastery of legal terminology and Arabic reading proficiency, with a notable increase from 22.5% to 70%. This research concludes that integrating authentic legal texts within the ASP framework effectively optimizes Arabic language learning outcomes at the Faculty of Sharia.

Keywords: *Teaching Materials, Legal Arabic, ADDIE.*

Abstrak

Bahasa Arab menempati posisi strategis dalam pendidikan Islam, khususnya dalam mengeksplorasi sumber hukum Islam klasik maupun kontemporer. Namun, pembelajarannya di perguruan tinggi masih menghadapi tantangan terkait ketidaksesuaian materi ajar dengan kebutuhan akademik spesifik mahasiswa. Penelitian ini bertujuan untuk mengembangkan materi pembelajaran bahasa Arab hukum berbasis teks otentik melalui pendekatan *Arabic for Specific Purposes* (ASP). Metode penelitian yang digunakan adalah *Research and Development* (R&D) dengan mengadaptasi model pengembangan ADDIE (*Analysis, Design, Development, Implementation, dan*

Evaluation). Subjek penelitian melibatkan 71 mahasiswa dari Program Studi Hukum Pidana Islam, Hukum Ekonomi Syariah, dan Hukum Keluarga Islam. Hasil penelitian menunjukkan bahwa materi berbasis teks hukum yang dikembangkan secara signifikan mampu meningkatkan penguasaan terminologi hukum dan keterampilan membaca teks Arab mahasiswa, dengan kenaikan persentase dari 22,5% menjadi 70%. Penelitian ini menyimpulkan bahwa integrasi teks hukum otentik dalam kerangka ASP efektif dalam mengoptimalkan capaian pembelajaran bahasa Arab di Fakultas Syariah.

Kata Kunci: *Materi Pembelajaran, Bahasa Arab Hukum, ADDIE.*

مستخلص البحث

تتبوأ اللغة العربية مكانة استراتيجية في التعليم الإسلامي، لا سيما في استكشاف مصادر التشريع الإسلامي التراثية والمعاصرة. ومع ذلك، لا يزال تعليم اللغة العربية في الجامعات الإسلامية يواجه تحديات تتعلق بعدم ملاءمة المواد الدراسية للاحتياجات الأكاديمية المحددة للطلاب. تهدف هذه الدراسة إلى تطوير مواد تعليم اللغة العربية القانونية القائمة على النصوص الأصيلة من خلال تطبيق منهج اللغة العربية للأغراض الخاصة لطلاب كلية الشريعة. استخدم البحث منهج البحث والتطوير (R&D) مع اعتماد نموذج ADDIE للتطوير (التحليل، التصميم، التطوير، التنفيذ، والتقييم) .شملت الدراسة ٧١ طالباً من برامج الأحكام الجنائية الإسلامية، وقانون الاقتصاد الإسلامي، وقانون الأسرة الإسلامي. أظهرت النتائج أن المواد التعليمية المطورة القائمة على النصوص القانونية الأصيلة ساهمت بشكل كبير في تعزيز إتقان المصطلحات القانونية ومهارات القراءة العربية لدى الطلاب، حيث ارتفعت النسبة من ٢٢,٥٪ إلى ٧٠٪. تخلص هذه الدراسة إلى أن دمج النصوص القانونية الأصيلة في إطار منهج اللغة العربية للأغراض الخاصة فعال في تحسين مخرجات تعلم اللغة العربية في كلية الشريعة.

الكلمات المحورية: *المواد التعليمية، اللغة العربية القانونية، نموذج ADDIE.*

١. المقدمة

تتبوأ اللغة العربية مكانة استراتيجية في منظومة التعليم الإسلامي، ولا سيما في الجامعات الإسلامية، إذ تمثل المرتكز الأساسي لفهم واستنباط الأحكام من المصادر التشريعية الأصيلة والمعاصرة. بيد أن واقع تعليم اللغة العربية في المرحلة الجامعية،

وبالأخص في كليات الشريعة لا يزال يواجه تحديات جوهرية، حيث ينظر إليه غالبا كمساق أكاديمي يتسم بالصعوبة والافتراضية، مع ضعف جلي في ارتباطه بالمسارات المهنية والتخصصية للطلاب. ويعزى ذلك بصفة رئيسة إلى سيطرة الطابع العام على مناهج اللغة العربية، وعدم مواءمتها مع الاحتياجات الدقيقة لبرامج الدراسة المختلفة. وقد أدى هذا التباين إلى فجوة واضحة بين الكفايات اللغوية المكتسبة وبين المتطلبات العلمية في تخصصات الطلاب، مثل: القانون الاقتصادي الشرعي، والقانون الجنائي الإسلامي، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون الدستوري الإسلامي. ومن هنا، تبرز حاجة ملحة لتطوير مواد تعليمية قائمة على النصوص القانونية التخصصية، بما يضمن تعزيز الدافعية التعليمية لدى الطلاب، والارتقاء بكفاياتهم الأكاديمية والمهنية في آن واحد.

تظهر جملة من الدراسات السابقة أن مواد تعليم اللغة العربية ما زالت تركز على الجوانب اللغوية العامة مثل النحو والصرف والبلاغة، وهو تركيز يفضي في الغالب إلى ضعف دافعية الطلاب، ولا سيما في سياق تعليم اللغة لأغراض أكاديمية ومهنية.[١] وكذلك وجد حدايت في بحثه أن طلاب كلية الشريعة يعانون صعوبة في فهم النصوص الفقهية العربية الكلاسيكية بسبب محدودية مخزونهم من المفردات الفقهية.[٢] وأضاف روحمان وزملاؤه أن طلاب برنامج القانون الاقتصادي الشرعي يواجهون صعوبة في دراسة المقررات المتعلقة بـ Arabic for Sharia Economic Purposes بسبب غياب الوسائط التعليمية المناسبة، وعدم امتلاك معظمهم خلفية لغوية كافية في العربية الفقهية والاقتصادية، مما يستدعي تطوير مواد تعليمية متخصصة تسهم في تحسين كفاءتهم اللغوية والأكاديمية.[٣] وتظهر هذه النتائج وجود فجوة واضحة بين المواد التعليمية المتاحة والاحتياجات الأكاديمية المرتبطة بالبرامج الدراسية. وفي سياق التعليم العالي، لا يطالب الطلاب بإتقان المهارات الأساسية في اللغة فحسب، بل يتعين عليهم أيضا أن يكونوا

[1] Refki Rusyadi and Moh Farih Fahmi, "Pembelajaran Bahasa Arab Di Perguruan Tinggi(Studi Lapangan Di Jurusan Ekonomi Syariah Fakultas Ekonomi Bisnis Islam IAIN Tulung Agung)," n.d., 66–76.

[2] Ahmad Hidayat, "Penguasaan Kosakata Fiqh Mahasiswa Fakultas Syariah: Analisis Kebutuhan Pembelajaran Bahasa Arab," *Arabiyat: Jurnal Pendidikan Bahasa Arab dan Kebahasaaraban* 7, no. 1 (2020): 88–90.

[3] Faizur Rohman and Zainul Arifin, "Penyusunan Kamus Hukum Ekonomi Syariah Sebagai Upaya Pengembangan Institusi," *Maliyah: Jurnal Hukum Bisnis Islam* 13, no. 01 (2023): 134–53.

قادرين على قراءة النصوص العلمية وفهمها وتحليلها بما يتوافق مع تخصصاتهم. ومن ثم فإن إعداد مواد تعليمية موضوعية ومتلائمة مع احتياجات البرامج الدراسية يعد أمرا جوهريا في بناء كفاءات أكاديمية ومهنية لدى الطلاب.

وتتضح هذه الفجوة جليا عند الانتقال من مادة اللغة العربية العامة في الفصل الدراسي الأول (متطلبات الجامعة) إلى مادة اللغة العربية القانونية في الفصل الدراسي الثاني (متطلبات الكلية). فقد لاحظت الباحثة من خلال التجربة الصفية أن معظم الطلاب، رغم امتلاك الكثير منهم خلفية تعليمية من المعاهد الإسلامية ، يواجهون عجزا كبيرا في فهم النصوص القانونية والشرعية المتخصصة، و ذلك لعدم إلمامهم بالمصطلحات الفنية الدقيقة التي تختلف تماما عن اللغة العربية العامة التي ألفوها. ويمكن تلخيص الفوارق الجوهرية التي تبرز الحاجة إلى المواد التعليمية المتخصصة في الجدول الآتي :

الجدول ١: المقارنة المنهجية بين اللغة العربية العامة واللغة العربية القانونية

وجه المقارنة	اللغة العربية العامة	اللغة العربية القانونية
سياق النصوص	نصوص دينية عامة و مواضع اجتماعية	نصوص تشريعية، أحكام قضائية، وعقود
طبيعة المفردات	مفردات شائعة للحياة اليومية	مصطلحات فنية دقيقة (جناية ، العقد، الولاية)
الهدف التعليمي	التواصل اللغوي العام و فهم الثقافة	استنباط الأحكام وتحليل النصوص القانونية

وبناء على هذه الملاحظات الميدانية، تبرز أهمية تبني مداخل تعليمية أكثر تخصصا، حيث جاء منهج اللغة العربية للأغراض الخاصة ليستجيب لهذا التحدي، إذ يعد تعليم اللغة لأغراض خاصة مدخلا تربويا متكامل العناصر، يقوم على انسجام الأهداف والمحتوى وطرق التدريس و أساليب التقويم، حيث تستند هذه العناصر إلى

الدوافع التي حدت بالطلاب إلى تعلم اللغة، وإلى الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.[٤]وقد تشعبت برامج اللغة العربية لأغراض خاصة إلى مجالات متعددة، فظهر تعليم العربية لأغراض أكاديمية (AAP)، والعربية لأغراض وظيفية (AOP)، والعربية لأغراض دبلوماسية(ADP)، والعربية لأغراض دينية (ARP)، والعربية لأغراض إقتصادية (AEP)، إلى جانب مجالات أخرى متنوعة. ويشمل تعليم اللغة العربية للأغراض الخاصة عمليتي التعليم و التعلم للمهارات اللغوية المعينة بما يتناسب مع الأحوال والأهداف والأغراض الخاصة لدى الطلاب، والتي غالبا ما ترتبط بالأغراض الأكاديمية و المهنية.[٥] وفي هذا السياق، يعد اختيار النصوص عنصرا أساسيا في تطوير المواد التعليمية، إذ يبنى هذا الاختيار على احتياجات الطلاب وأهدافهم الخاصة، كما تختلف هذه النصوص من حيث مستوى الصعوبة وطولها، وتحدد خصائصها تبعا للمهام التعليمية الموكلة إلى الطلاب، فضلا عن كونها نصوصا أصلية مستمدة من مصادر أصلية مما يسهم في تحقيق فعالية التعلم وربطه بالسياقات الواقعية لاستخدام اللغة.[٦] فقد أثبتت دراسة محمد فرحان محمد على سبيل المثال أن تعليم اللغة العربية للأغراض الخاصة يمثل توجها تعليميا معاصرا يهدف إلى تمكين المتعلمين من اكتساب اللغة ضمن سياقات معرفية متخصصة. وقد منح هذا الاتجاه الطلاب فرصة للتعرف على اللغة العربية من خلال مجالات تطبيقية متنوعة ذات طابع عالمي، مثل الاقتصاد، والسياحة، والمعاملات، والطب، وغيرها من الحقول التي تتطلب استخدام اللغة في سياقات مهنية محددة.[٧] كما أكد ريتشاردز ورينانديا أن التعليم المبني على الاحتياجات الواقعية (*specific purposes*) يعد حلا أنسب

---

[٤] فاطمة حسني حسين محمد, "فاعلية برنامج في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة في تنمية مهارات المساءلة الفاعلة لدى الناطقين بغيرها ",المجلة العلمية لكلية التربية - جامعة اسيوط ٣٨،رقم.١٠ (٢٠٢٢): ٢٨-١١٢.

[٥] فاطمة محمد أمين العمري, "العربية لأغراض الخاصة : المحتوى و الأهداف ",مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية ١٤، رقم. ١(٢٠١٧): ٣٦-٢١١.

[٦] ريجان عبدة عبيدات، محمد أحمد القضاة, "تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بين الأغراض الخاصة وأغراض الحياة: مقاربة نظرية وتطبيقية وآفاق مستقبلة ",مجلة الدراسات اللغوية و الأدبية (٢٠١٩): ٨٤-٩٩.

[7] Muhammad Farhan Muhammad, "Conceptual Framework of Arabic Language Teaching Modules for Technological Purposes," *Sains Insani* 6, no. 3 (2021): 183–87, https://doi.org/https://doi.org/10.33102/sainsinsani.vol6no3.190.

في التعليم العالي.[٨] وفي السياق نفسه، دعا البطال إلى اعتماد مقاربات تكاملية مثل التعليم القائم على المهمات *(task-based learning)* بما يمكن من تنمية المهارات اللغوية والكفاءات الأكاديمية في آن واحد[٩].

إن تطوير المواد التعليمية القائمة على الاحتياجات لا يسهم فقط في تعزيز كفاءات الطلاب اللغوية، بل يساهم أيضا في تيسير فهمهم للمصادر الأساسية المكتوبة بالعربية، والتي تعتبر المرجع الرئيس في دراسة الشريعة و القانون الإسلامي، والاقتصادي الشرعي، وسائر المجالات العلمية الأخرى. ويركز هذا البحث على تطوير مواد تعليمية في اللغة العربية قائمة على النصوص لطلاب كلية الشريعة، مع دمج مبادئ اللغة العربية للأغراض الخاصة، مما يجعل التعليم أكثر سياقية وتطبيقية، ومتسقا مع مخرجات التعلم لكل برنامج دراسي. ونظرا لكون هذا البحث يندرج ضمن سياق الممارسة الصفية، فقد اقتصرت عملية التطبيق والاختبار على ثلاثة برامج دراسية من أصل أربعة في الكلية، وهي: القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الإقتصادي الشرعي، والأحوال الشخصية الإسلامية.

استنادًا إلى مراجعة الدراسات السابقة والواقع التعليمي، يتبين أنه لم تجر حتى الآن دراسة تعنى على وجه الخصوص بتطوير مواد تعليمية في اللغة العربية القانونية بصورة سياقية ومتكاملة، موجهة لطلاب كلية الشريعة عبر برامجها الدراسية المختلفة، مثل القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الاقتصادي الشرعي، والأحوال الشخصية الإسلامية. ومن ثم، تمثل هذه المسألة فجوة بحثية مهمة يسعى هذا البحث إلى الإسهام في معالجتها.

وبناء على ذلك، تمكن الغاية الرئيسة لهذا البحث في تصميم وتقييم مواد تعليمية في اللغة العربية القانونية قائمة على النصوص الأصلية، بما يضمن ملاءمتها الأكاديمية وتكاملها المعرفي، ويسهم في دعم قدرة طلاب كلية الشريعة على فهم النصوص القانونية العربية والتفاعل معها في سياقاتهم الدراسية، وتعزيز كفاءتهم اللغوية والأكاديمية على نحو أكثر فاعلية. ومن شأن هذا البحث أن يسهم إسهاما نظريا في تطوير مناهج تعليم

[8] Jack C. Richards and Willy A. Renandya, *Methodology in Language Teaching: An Anthology of Current Practice* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 32–34.

[9] Mahmoud Al-Batal, *Arabic as One Language: Integrating Dialects in the Arabic Language Classroom* (Washington DC: Georgetown University Press, 2018), 44–46.

اللغة العربية القائمة على الاحتياجات الخاصة، إلى جانب إسهام عملي في تعزيز تعليم اللغة العربية القانونية، بما يجعلها أكثر تطبيقية وملاءمة للسياقين الأكاديمي والمهني.

٢. منهج البحث

تعتمد الباحثة في هذا البحث على مدخل البحث التطويري(R&D) ، وهو نمط من البحوث يهدف إلى تصميم وتطوير وتقويم المنتجات التعليمية وفق إجراءات منهجية ومنظمة.[١٠] وقد اتبعت الباحثة نموذج (ADDIE) الإجرائي الذي يتكون من خمس مراحل أساسية، وهي: التحليل، والتصميم، والتطوير، والتطبيق، و التقويم[١١]. ولضمان مواءمة المنتج للواقع التعليمي، تم تكييف هذا النموذج ليتسق مع سياق البحث الإجرائي داخل الصف الدراسي (Classroom-based Action Research)، كما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل ١: نموذج ADDIE المطور المدمج في الممارسة الصفية

تتيح هذه المنهجية دمج عملية تطوير المواد التعليمية مع التطبيق المباشر و الملاحظة المستمرة لأداء الطلاب داخل الصف الدراسي .[١٢] وقد اعتمدت الباحثة التقويم التكويني المستمر كأداة محورية للتحقق من جودة المادة، وتطويرها وتحسينها دوريا بناء على التغذية الراجعة من الطلاب ونتائج أدائهم الفعلي، مما يضمن مرونة المادة وقابليتها للتطبيق العملي في الفصول القادمة.

وفيما يتعلق بإجراءات التطوير، طبقت الباحثة دورة تطويرية مرنة استندت إلى استراتيجية الصف المقلوب، حيث يتم توزيع المواد بصيغة (PDF) عبر مجموعات واتساب

[10] Sugiyono, *Quantitative, qualitative, and R&D research methods* (Bandung: Alfabeta, 2018), 297.

[11] Robert Maribe Branch, *Intructional Design: The ADDIE Approach* (London: Springer US, 2014), 2.

[12] David Nunan, *Action Research in Language Education* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 18–20.

(WhatsApp) قبل أسبوع من المحاضرة. وتتم عملية التطوير في دورات مدتها أسبوعان لكل وحدة دراسية، ففي الأسبوع الأول يركز على استيعاب النصوص و المفردات القانونية (١٠-٢٠ مصطلحا) مع تطبيق استراتيجية تحدي القراءة السريعة في دقيقتين، واستخدام التعليم بالأقران لتسميع المحفوظات. و في الأسبوع الثاني يركز على القواعد اللغوية من خلال التعلم الذاتي و التعلم التعاوني، مدعوما بمصادر رقمية وقنوات تعليمية وأدوات الذكاء الاصطناعي و القاموس الرقمي. وتقوم الباحثة بتعديل حجم النصوص وصعوبتها دوريا بناء على مستوى البرنامج الدراسي لضمان ملاءمتها. أما موضوع البحث فيتمثل في تطوير مواد تعليم اللغة العربية القانونية المبنية على النصوص الأصيلة، في ضوء منهج اللغة العربية للأغراض الخاصة.[١٣]

يتكون مجتمع البحث من طلاب كلية الشريعة في أربع برامج دراسية، هي: القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الاقتصادي الشرعي، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون الدستوري الإسلامي. أما عينة البحث فقد اقتصرت على طلاب ثلاثة برامج دراسية، هي: القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الاقتصادي الشرعي، و الأحوال الشخصية الإسلامية، وبلغ عددهم (٧١) طالبا، اختارتهم الباحثة بطريقة قصدية لكونهم المجموعات التي تشرف الباحثة على تدريسها خلال فترة البحث، مما يضمن المتابعة المباشرة و الدقيقة لتفاعلهم مع المواد المتطورة. ولتحقيق البحث، استخدمت الباحثة عددا من الأدوات، منها: التقويم المستمر، ويشمل رصد درجات حفظ المفردات الأسبوعية، ونتائج تحدي القراءة و الترجمة، وتقييم ملفات الطلاب التي تحتوي على النصوص المكتوبة يدويا. و الملاحظة الصفية لتدوين مدى حيوية الصف و تفاعل الطلاب مع تحديات القراءة السريعة واستخدامهم للأدوات الرقمية. وأيضا الاستبيانات والمقابلات لقياس آراء الطلاب حول سهولة استخدام المواد المتطورة والصعوبات التي واجهوها. أما تحليل البيانات، فاعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المختلط،حيث حللت البيانات الكيفية من الملاحظات والمقابلات لوصف التطور السلوكي و الدافعية، بينما حللت البيانات الكمية المستمدة من سجلات الأداء الأسبوعية (مثل التحسين في سرعة

[13] Dudley-Evans, Tony, and Maggie Jo St John, *Developments in English for Specific Purposes: A Multi-Disciplinary Approach* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 4–5.

القراءة و دقة الترجمة) باستخدام الإحصاء الوصفي، وذلك لتقويم فاعلية المواد في تنمية الكفاءة اللغوية و الأكاديمية لدى الطلاب.

٣. نتائج البحث ومناقشتها

ركّز هذا البحث على تطوير مواد تعليم اللغة العربية القائمة على النصوص الأصلية لطلاب برامج القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الاقتصادي الشرعي، والأحوال الشخصية الإسلامية بكلية الشريعة. ويهدف هذا التطوير إيجاد مادة تعليمية تتسق مع سياق اللغة العربية للأغراض الخاصة من خلال اعتماد منهج التعليم القائم على المحتوى الذي يدمج بين تنمية المهارات اللغوية واستيعاب المضامين القانونية المعاصرة.

الملف التعريفي للطلاب ومستوى الكفاءة في اللغة العربية

شمل هذا البحث طلابا من ثلاثة برامج دراسية في كلية الشريعة، وهي القانون الجنائي الإسلامي، والقانون الاقتصادي الشرعي، والأحوال الشخصية الإسلامية، بلغ إجمالي عدد الطلاب المشاركين ٧١ طالبا، موزعين على النحو التالي : ٢٤ طالبا في القانون الجنائي الإسلامي، و٣٠ طالبا في القانون الاقتصادي الشرعي، و١٧ طالبا في الأحوال الشخصية الإسلامية. وقد كشف التحليل الأولي لمستوياتهم عبر الملاحظة و الاختبارات القبلية عن تباين واضح في الكفايات اللغوية الأساسية كما يوضحه الجدول ٢.

الجدول ٢: توزيع مستويات الكفاءة اللغوية للطلاب بحسب البرامج الدراسية

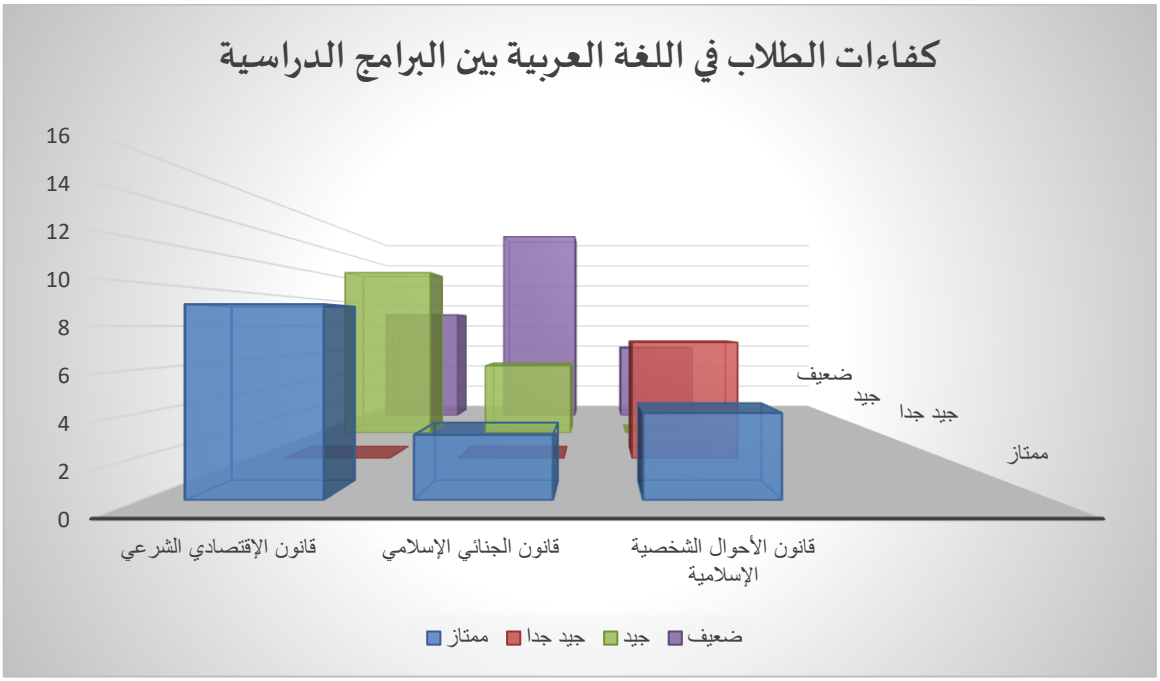

يوضح الرسم البياني أعلاه أن برنامج القانون الاقتصادي الشرعي يمتلك نسبة متقاربة تقريبا من الطلاب ذوي الكفاءات المتوسطة، بينما يسود الطلاب ذوو الكفاءة المنخفضة في برنامج القانون الجنائي الإسلامي، أما برنامج الأحوال الشخصية الإسلامية فيضم مجموعة أكبر من الطلاب ذوي الكفاءات المتوسطة إلى العالية. وقد تعزى هذه الفروق إلى الخلفية التعليمية للطلاب، ولا سيما خريجي المدارس الدينية أو المعاهد الإسلامية.

أ. القانون الاقتصادي الشرعي

يبلغ عدد طلاب ٣٠ طالبا، منهم ٩ طلاب (٣٠٪) لديهم كفاءات عالية جدا، وغالبيتهم من خريجي المدارس الدينية أو المعاهد، ويقع ١٢ طالبا (٤٠٪) في مستوى متوسط، بينما ٩ طلاب (٣٠٪) في مستوى منخفض. ويتسم هذا الصف بالتنوع، ويسمح بتطبيق استراتيجية التعلم بالأقران(Peer Learning)، حيث تدعم المجموعة المتقدمة زملاءها في فهم النصوص المعاملات المالية. وتعتمد استراتيجية التدريس هنا على تفريق المهام بتقديم نصوص متقدمة للمتميزين و تعزيز القاموس اللغوي للمبتدئين.

ب. القانون الجنائي الإسلامي

يبلغ عدد طلاب برنامج القانون الجنائي الإسلامي ٢٤ طالبا. ومن بين هذا العدد، يمتلك ثلاثة طلاب بنسبة (١٢,٥٪) كفاءة عالية في اللغة العربية، وخمسة طلاب بنسبة (٢٠,٨٪) في المستوى المتوسط، في حين يشكل ستة عشر طالبا بنسبة (٦٦,٧٪) الفئة ذات الكفاءة الضعيفة. وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الطلاب يواجهون صعوبات في مهارة قراءة النصوص العربية، والتعرف على المفردات القانونية، وفهم التراكيب النحوية المعقدة . ويمثل هذا البرنامج التحدي الأكبر في البحث، إذ يتطلب الأمر استراتيجيات تدريسية قادرة على ربط الجوانب اللغوية المحدودة لدى الطلاب بمتطلبات فهم النصوص الفقهية والقانونية الإسلامية. ومن ثمّ، ينبغي تعديل المادة التعليمية من خلال تبسيط النصوص، وإرفاق معجم للمصطلحات الجنائية، واستخدام الوسائط السمعية البصرية لتعزيز الفهم السياقي. ويتفق هذا التوجه مع ما أكد عليه هاتشينسون ووترز(Hutchinson & Waters) في نظرية اللغة لأغراض خاصة، التي تبرز أهمية تحليل الاحتياجات كأساس لتكييف المواد التعليمية وفقا لخلفيات المتعلمين ومستوياتهم وأهدافهم التعليمية[١٤].

ج. الأحوال الشخصية الإسلامية

يتكون صف الأحوال الشخصية الإسلامية من ١٧ طالبا، منهم أربعة طلاب (٢٣,٥٪) في مستوى عال جدا، وسبعة طلاب (٤١,٢٪) في المستوى الجيد، وستة طلاب (٣٥,٣٪) في المستوى المنخفض. ويعد هذا الصف أكثر استعدادا لتلقي التعليم القائم على النصوص، نظرا لأن معظم الطلاب يمتلكون أساسا قويا في اللغة العربية ومفاهيم الفقه. لذا يمكن تركيز المواد التعليمية على إثراء المصطلحات القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية، وتحليل نصوص الفقه الكلاسيكي، إضافة إلى تطوير مهارات النقاش القائم على دراسة الحالات المعاصرة في مسائل الأحوال الشخصية المعاصرة.

[14] Hutchinson, Tom, and Alan Waters. *English for Specific Purposes: A Learning-Centered Approach.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

تحليل احتياجات الطلاب

يعد تحليل الاحتياجات حجر الزاوية في بناء منهج اللغة العربية للأغراض القانونية، إذ يضمن مواءمة المنتج التعليمي مع المتطلبات المهنية الدقيقة لطلاب كلية الشريعة. و بناء على الاستبيانات و المقابلات وتحليل المنهج الدراسي، خلصت الباحثة إلى النتائج الآتية :

١) الفجوة اللغوية : أظهرت النتائج أن ٨٥٪ من الطلاب يواجهون صعوبة حقيقية في التعامل مع النصوص الكلاسكية غير المشكولة، ليس فقط لضعف في القواعد، بل لنقص حاد في المفردات القانونية المتخصصة.

٢) الاحتياجات الوظيفية : أكد ٧٣٪ من الطلاب حاجتهم لمواد تربط بين لغة التراث والسياق القانوني المعاصر، بينما أبدى ٦٨٪ رغبتهم في تدريبات تعتمد على نصوص حقيقية مأخوذة من وثائق المحاكم أو كتب الفقه المقارن.

٣) قصور المنهج الحالي : كشف تحليل المنهج في IAIN Langsa عن فجوة بين مخرجات التعلم المستهدفة (CPL) و الكتب المتوفرة، حيث تبين أن المواد المتاحة هي عربية عامة، لا تلبي التخصص الدقيق لكل برنامج.

بناء على هذه المعطيات، تأكدت حاجة الطلاب إلى مادة تعليمية تطبيقية تتجاوز التعليم التقليدي، وتدمج بين الممارسة الصفية ومتطلبات التخصص الأكاديمي في كلية الشريعة.

إجراءات تطوير المواد التعليمية

استنادًا إلى نموذج ADDIE ، مرت عملية تطوير المادة التعليمية بعدة مراحل إجرائية تهدف إلى تحويل نتائج نتائج تحليل الاحتياجات إلى وحدات دراسية متكاملة. وقد تم تركيز في هذه المرحلة على ما يلي :

١) اختيار المحتوى : تم تحديد ثمانية موضوعات جوهرية تتمثل صلب تخصصات الشريعة، مثل الجنايات، المعاملات المالية، الأحوال الشخصية، وإجراءات التقاضي. وروعي في اختيار النصوص أن تجمع بين الأصالة من كتب الفقه، و المعاصرة من الوثائق القانونية الحالية.

٢) هيكلة الوحدات الدراسية : تم تنظيم كل وحدة تعليمية لتشمل أربعة مكونة أساسية، وهي:

- النص الأصيل: نص كامل مضبوط بالحركات لتعزيز مهارة القراءة
- المعجم المتخصص: قائمة بـ ١٠- ٢٠ مصطلحا قانونيا لكل وحدة
- الأنشطة التطبيقية: تمارين قائمة على المحاكاة و الترجمة وإعادة الكتابة اليدوية
- المصادر الرقمية: روابط إثرائية، وفيديوهات، وقواميس رقمية لدعم التعلم الذاتي

٣) التصميم و الرقمنة: تم تصميم المادة بصيغة رقمية PDF تفاعلية لتناسب استراتيجية الصف المقلوب، مما يتيح للطلاب الوصول للمحتوى عبر مجموعات واتساب (WhatsApp) قبل وقت المحاضرة، ويسهل عملية التعديل و التحسين المستمر بناء على التغذية الراجعة.

تهدف هذه العملية إلى إيجاد مادة مرنة لا تكتفي بنقل المعرفة اللغوية، بل تنمي مهارات البحث و التحليل القانوني لدى الطلاب باستخدام أدوات العصر الرقمي.

التطبيق الميداني و الممارسة الصفية

تم تنفيذ المواد التعليمية المتطورة وفق دورات زمنية منظمة وهي أسبوعين لكل وحدة دراسية، مع اعتماد استراتيجية الصف المقلوب التي تضع الطالب في مركز العملية التعليمية. وتلخصت إجراءات التطبيق فيما يلي :

١) مرحلة ما قبل المحاضرة : يتم توزيع المادة التعليمية بصيغة PDF عبر مجموعات واتساب قبل أسبوع من اللقاء. يكلف الطلاب في هذه المرحلة بهام التعلم الذاتي، والتي تشمل إعادة كتابة النصوص يدويا و البحث عن معاني المفردات باستخدام القواميس الرقمية و أدوات الذكاء الاصطناعي.

٢) تحدي القراءة السريعة: في بداية كل لقاء صفي، يتم تطبيق تحدي القراءة في دقيقتين، حيث يتنافس الطلاب في قراءة النصوص القانونية بطلاقة و دقة، مما ساهم بشكل ملحوظ في كسر حاجز الخوف من النصوص غير مشكولة وتنمية السرعة الادراكية لديهم.

٣) التعلم بالأقران و المحاكة: خصص الأسبوع الثاني من كل وحدة للجانب التطبيقي والقواعد النحوية المستنبطة من النصوص. وفي هذه المرحلة، تم دمج الطلاب في مجموعات عمل لمحاكاة قضايا قانونية، مثل عقود الزواج و المعاملات المالية، مما أتاح لهم ممارسة اللغة في سياقها المهني الواقعي.

تقييم فاعلية المواد التعليمية

تم قياس فاعلية المواد المطورة من خلال مقارنة مؤشرات الأداء قبل التطبيق الميداني وبعده. وقد كشفت البيانات المستمدة من التقييمات التكوينية و الختامية عن تحسن نوعي وتراكمي في كفاءة الطلاب اللغوية، وتتجلى هذه النتائج في النقاط الآتية :

١) مهارة القراءة و الطلاقة :حدثت قفزة نوعية في قدرة الطلاب على قراءة النصوص القانونية بطلاقة و دقة، حيث ارتفعت النسبة من ٢٢,٥٪ في التقييم القبلي إلى ٧٠٪ في التقييم البعدي. ويعزي هذا التطور الملحوظ إلى استراتيجية تحدي القراءة السريعة و التعرض المستمر للنصوص الأصلية.

٢) استيعاب المفردات و الترجمة: سجل متوسط درجات الطلاب في اختبارات ترجمة المصطلحات القانونية و فهم السياق التشريعي ارتفاعا ملموسا من ٦٥ إلى ٨٠ درجة.

٣) التمكين الرقمي و الاستقلالية : أظهر الطلاب قدرة متزايدة على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي و القواميس الرقمية لتحليل النصوص بشكل مستقل، مما أدى إلى خفض الاعتماد الكلي على المحاضر و زيادة الثقة بالنفس عند التعامل مع كتب التراث الفقهي.

أثبتت هذه النتائج أن دمج التعليم القائم على المحتوى مع التقنيات الرقمية و الممارسة الصفية المستمرة، يمثل نموذجا فعالا لتطوير تعليم اللغة العربية للأغراض القانونية في كليات الشريعة، مما يتجاوز النمط التقليدي السائد.

٤. الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن تطوير مواد تعليم اللغة العربية القائمة على النصوص القانونية الأصيلة يمثل مدخلا استراتيجيا لردم الفجوة بين الكفاية اللغوية العامة

والمتطلبات التخصصية في كليات الشريعة. وقد أثبتت النتائج الميدانية أن المواءمة المنهجية بين الاحتياجات المهنية الدقيقة للطلاب وبين المحتوى اللغوي التخصصي لم تساهم فقط في رفع الدافعية التعليمية، بل أحدثت تحولا نوعيا في مهارات تحليل النصوص القانونية غير المشكولة، حيث ارتفعت نسبة الإتقان من ٢٢,٥٪ إلى ٧٠٪. ويؤكد هذا الارتفاع الملحوظ أن التعليم القائم على المحتوى هو المسار الأمثل لتحقيق التمكين الأكاديمي لدى طلاب القانون الإسلامي.

وبناءً على ما تقدم من عرض وتحليل للبيانات الميدانية، يمكن بلورة أهم استنتاجات البحث في محورين جوهريين يعكسان التحول في العملية التعليمية:

١) التحول المنهجي وإعادة صياغة البيئة التعليمية :أثبتت الدراسة أن دمج نموذج (ADDIE) للتطوير مع استراتيجية الصف المقلوب لم يكن مجرد تغيير تقني، بل كان إعادة صياغة شاملة لفلسفة البيئة التعليمية، حيث تحولت من فضاء قائم على التلقين التكراري إلى ورشة عمل تطبيقية تفاعلية. وقد ساهم هذا التكامل في تعزيز استقلالية المتعلم، ونقل دور الطالب من متلق سلبي إلى ممارس نشط يمتلك القدرة على المحاكاة المهنية للنصوص القانونية.

٢) التمكين الرقمي كمرتكز أصيل في تعليم اللغة القانونية: تجاوزت نتائج البحث النظرة التقليدية للأدوات الرقمية بوصفها وسائل تكميلية، لتؤكد أنها أدوات تمكين جوهرية لا غنى عنها في تعليم اللغة العربية للأغراض القانونية. فقد لعب الذكاء الاصطناعي والوسائط الرقمية دور الجسر المعرفي الذي ذلل صعوبات الوصول إلى النصوص التراثية المعقدة والوثائق المعاصرة، مما أتاح للطلاب تحليلها بمرونة وعمق يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي.

المراجع

العمري, فاطمة محمد أمين. "العربية لأغراض الخاصة : المحتوى و الأهداف." *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية* ١٤،رقم.١ (٢٠١٧) :٣٦-٢١١.

القضاة, ريجان عبدة عبيدات، محمد أحمد. "تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بين الأغراض الخاصة وأغراض الحياة: مقاربة نظرية وتطبيقية وآفاق مستقبلة." *مجلة*

الدراسات اللغوية و الأدبية, ٢٠١٩, ٨٤–٩٩.

محمد, فاطمة حسني حسين. "فاعلية برنامج في تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة في تنمية مهارات المساءلة الفاعلة لدى الناطقين بغيرها." *المجلة العلمية لكلية التربية - جامعة اسيوط* ٣٨،رقم ١٠(٢٠٢٢):٢٨-١١٢.

Ahmad Hidayat, "Penguasaan Kosakata Fiqh Mahasiswa Fakultas Syariah: Analisis Kebutuhan Pembelajaran Bahasa Arab," *Arabiyat: Jurnal Pendidikan Bahasa Arab dan Kebahasaaraban* 7, no. 1 (2020): 88–90.

David Nunan, *Action Research in Language Education* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 18–20.

Dhayana Putri, Wira Wahyuni, Hilmayeti. "Problematika Pembelajaran Bahasa Arab Ditinjau Dari Sisi Linguistik Dan Non-Linguistik Di Man 4 Agam." *Tatsqifiy : Jurnal Pendidikan Bahasa Arab* 5, no. 02 (2024): 135–51. https://doi.org/10.30997/tjpba.v5i2.7437.

Dudley-Evans, Tony, and Maggie Jo St John, *Developments in English for Specific Purposes: A Multi-Disciplinary Approach* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 4–5.

Hutchinson, Tom, and Alan Waters. *English for Specific Purposes: A Learning-Centered Approach.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Iqbal Ache Muli, Mutia Rahmah, Khuzaimah. "تطوير وسيلة Google Sites في تعليم مهارة القراءة." *Arabiyya : Jurnal Studi Bahasa Arab* 13, no. 02 (2024): 314–32. https://doi.org/https://doi.org/10.47498/arabiyya.v13i02.3484.

Jack C. Richards and Willy A. Renandya, *Methodology in Language Teaching: An Anthology of Current Practice* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 32–34.

Mahmoud Al-Batal, *Arabic as One Language: Integrating Dialects in the Arabic Language Classroom* (Washington DC: Georgetown University Press, 2018), 44–46.

Muliatno. "Problematika Pembelajaran Bahasa Arab." *Jurnal Yudistira : Publikasi Riset Ilmu Pendidikan Dan Bahasa* 1, no. 3 (2023): 17–28.

Muhammad, Muhammad Farhan. "Conceptual Framework of Arabic Language Teaching Modules for Technological Purposes." *Sains Insani* 6, no. 3 (2021): 183–87. https://doi.org/https://doi.org/10.33102/sainsinsani.vol6no3.190.

Robert Maribe Branch, *Intructional Design: The ADDIE Approach* (London: Springer US, 2014), 2.

Ritonga, Ade Muhammad, Muhammad Suib, and Ahmad Zaky. "Tantangan Dan

Hambatan : Analisis Problematika Pembelajaran Bahasa Arab Era Society 5.0 Di Perguruan Tinggi Agama Islam Di Indonesia." *Jurnal Ilmiah Indonesia* 8, no. 5 (2023): 3272–80.

Rohman, Faizur, and Zainul Arifin. "Penyusunan Kamus Hukum Ekonomi Syariah Sebagai Upaya Pengembangan Institusi." *Maliyah: Jurnal Hukum Bisnis Islam* 13, no. 01 (2023): 134–53.

Rosmiati, Fuji Astuti. "استعمال طريقة TAI (دراسة في تدريس الفعل اللازم و المتعدي إجرائية)." *Arabiyya : Jurnal Studi Bahasa Arab* 13, no. 01 (2024): 98–115.

Rusyadi, Refki, and Moh Farih Fahmi. "Pembelajaran Bahasa Arab Di Perguruan Tinggi(Studi Lapangan Di Jurusan Ekonomi Syariah Fakultas Ekonomi Bisnis Islam IAIN Tulung Agung)," n.d., 66–76.

Sugiyono, *Quantitative, qualitative, and R&D research methods* (Bandung: Alfabeta, 2018), 297